

Distr.: General
22 January 2019
Arabic
Original: English



الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٤٨ من جدول الأعمال

تمويل الآلية الدولية لتصرف الأعمال

المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

تشديد مرفق جديد للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، فرع أروشا

تقرير الأمين العام

موجز

أيدت الجمعية العامة، في قرارها ٧٢/٢٧٠، استنتاجات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/72/785)، بما في ذلك أن يقدم الأمين العام إلى الجمعية، في دورتها الثالثة والسبعين، تقريراً مرحلياً نهائياً عن تشييد مرفق جديد للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، فرع أروشا. وبعد انقضاء فترة المسؤولية عن العيوب، دخل مشروع التشييد الآن مرحلة الإغلاق. وبما أنه لا تزال هناك بعض المسائل المتعلقة التي يعالجها فريق المشروع، فإن التقرير الحالي يقدم بصفته تقريراً مرحلياً. ومن المتوقع تقديم تقرير مرحلي نهائي إلى الجمعية في دورتها الرابعة والسبعين.

وهذا هو التقرير هو المرحلي الثامن عن تشييد مرفق جديد للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، فرع أروشا، وهو يقدم معلومات مستوفاة عن المشروع منذ تقديم التقرير السابق للأمين العام (A/72/734). وبعد الانتهاء من القدر الأكبر من المشروع، وهو ما أُجِّز في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، قامت الآلية بشغل المرفق واستخدامه بالكامل منذ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وقد أحرز تقدم كبير فيما يتعلق بتصحيح البنود المتبقية في قائمة العيوب والنواقص، حيث انتهى تصحيح ٩٠ في المائة من البنود حتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. علاوة على ذلك، قدمت الجهة القائمة بأعمال الهندسة المعمارية تصميماً معاداً من أجل إصلاح العيوب التي تؤثر في نظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء في مبنى المحفوظات، ووافقت على الإشراف على أعمال



الإصلاح والتصديق عليها، في حين تجري المفاوضات مع المقاول الرئيسي لتنفيذ الأشغال اللازمة. ويعمل فريق المشروع في تعاون وثيق مع جهة الهندسة المعمارية والمقاول لإنجاز أعمال الإصلاح في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت نفسه، في سياق الأنشطة الجارية في مرحلة إغلاق المشروع، وفي تعاون وثيق مع دائرة إدارة الممتلكات على الصعيد العالمي التابعة لمكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية^(أ) ومع مكتب الشؤون القانونية، تواصل الآلية بحث الخيارات للطريقة الملائمة لاسترداد التكاليف المباشرة وغير المباشرة الناشئة عن حالات التأخير، عملاً بالفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٢٥٨/٧٠.

ويُطلب إلى الجمعية العامة أن تحيط علماً بهذا التقرير.

(أ) اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، نُقل توفير خدمات الرقابة على مشاريع التشييد الرئيسية من دائرة إدارة الممتلكات على الصعيد العالمي السابقة التابعة لمكتب خدمات الدعم المركزية إلى دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات التابعة لمكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية.

أولا - مقدمة

١ - عقب اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٤٠/٦٦ ألف، بدأ تنفيذ مشروع تشييد مرفق جديد لفرع أروشا من الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وتجدر الإشارة إلى أن الآلية قد أذن بها مجلس الأمن في قراره ١٩٦٦ (٢٠١٠) لأداء عدد من المهام الأساسية المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية الرائدة لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويضطلع فرع أروشا، الذي بدأ عمله في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، بالمهام الموروثة عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، في حين يضطلع فرع لاهاي، الذي بدأ عمله في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، بالمهام الموروثة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقررت الجمعية، في قرارها ٢٤٠/٦٦، أن تخصص مبلغا أوليا قدره ٣ ملايين دولار لتغطية المصروفات المتصلة بمرحلة التصميم النظري للمشروع. وأذنت الجمعية العامة بالأنشطة المتصلة بجميع مراحل تشييد المرفق في قرارها ٢٤٤/٦٧، كما أذنت للأمين العام بإنشاء حساب خاص متعدد السنوات للمشروع. وخصصت الجمعية مبلغا إضافيا قدره ٥,٨ ملايين دولار بموجب قرارها ٢٥٧/٦٨، وبذلك بلغ مجموع الأموال المعتمدة للمشروع ٨,٨ ملايين دولار.

٢ - وقد سبق أن قُدمت سبعة تقارير مرحلية إلى الجمعية العامة تبين، في جملة أمور، نفقات المشروع وتكاليفه، فضلا عن الجوانب المتصلة بتنفيذ طلبات الجمعية العامة وتوصياتها. وهذا التقرير هو التقرير الثامن في تلك السلسلة. وهو يعرض التقدم المحرز منذ صدور التقرير السابق (A/72/734) ويقدم معلومات مستوفاة عن إدارة المشروع، والتقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير بشأن المسائل المتعلقة، كما يقدم معلومات مستوفاة عن النفقات والتكلفة المتوقعة إلى حين إتمام المشروع.

٣ - وأُنجز القدر الأكبر من المشروع بحلول ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وبذلك انتهت مرحلة التشييد وبدأت مرحلة ما بعد شغل المباني. وانتقلت الآلية التي إلى المرفق، وهو المقر الوحيد لفرعها في أروشا، في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وأخذت تمارس عملها انطلاقا من المرفق منذ ذلك الحين.

٤ - وقد ظل المشروع في حدود الميزانية المعتمدة البالغة نحو ٨,٨ ملايين دولار، بما يشمل الاعتماد المخصص للطوارئ. ومن المتوقع أن يكون للاعتماد المخصص للطوارئ رصيد نهائي يبلغ نحو ٢٠٠ ٠٠٠ دولار.

٥ - ويعرب الأمين العام عن امتنانه للدولة المضيفة، جمهورية تنزانيا المتحدة، على دعمها الثابت ومشاركتها جنبا إلى جنب مع فريق المشروع من أجل تيسير إنجاز المشروع.

٦ - ويشار إلى أن الفترة المشمولة بهذا التقرير، التي تشمل المرحلة السادسة والأخيرة من المشروع (مرحلة إغلاق المشروع)، تتضمن فترة المسؤولية عن العيوب، التي انتهت في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وأصدرت الجهة القائمة بأعمال الهندسة المعمارية شهادة إنجاز نهائي في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٨، باستثناء البنود المتبقية في قائمة العيوب والنواقص التي لا يزال يتعين تصحيحها. وقد انخفض عدد تلك البنود بشكل ملحوظ بحلول ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨: إذ من جملة ٨٨٠ بنود سُجلت أولا على قائمة العيوب والنواقص، تم تصحيح ٧٨٦ بنود (٩٠ في المائة) حتى ذلك التاريخ. وتواصل الآلية التعاون بشكل كامل مع المقاول وجهة الهندسة المعمارية من أجل تصحيح أي عيوب متبقية لم يتم إصلاحها، لأن معظم تلك العيوب سيُعتبر قد أُغلق بعد الاستعراض النهائي وصدور الشهادة بذلك من الجهة القائمة بالهندسة المعمارية، وهو ما يُتوقع أن يحدث في الربع الأول من عام ٢٠١٩. وعقب ذلك، فإن أي بند يظل دون تصحيح سيُنظر في إدراجه كجزء من تسوية الحسابات النهائية مع المقاول.

٧ - وفيما يلي الأنشطة الرئيسية المضطلع بها منذ صدور التقرير السابق:

(أ) استمر العمل في الموقع خلال فترة المسؤولية عن العيوب، والتي بدأت في تاريخ الانتهاء من القدر الأكبر من المشروع، في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وتم تمديدتها حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، بعد فترة المسؤولية عن العيوب لسنة واحدة. وواصل فريق المشروع، بالتنسيق الوثيق مع المقاول وجهة الهندسة المعمارية، استعراض ومراقبة تصحيحات قائمة العيوب والنواقص عن كثب من أجل استكمال جميع الإصلاحات الخاصة بالبنود المدرجة في القائمة في الوقت المناسب. كما واصل فريق المشروع عمله لتحديد العيوب في العمل، بما في ذلك عيوب التصميم والعيوب في أعمال البناء. وفي هذا الصدد، أحرز فريق المشروع تقدماً كبيراً منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق: ففي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، استُكمل ٩٠ في المائة من بنود قائمة العيوب والنواقص، بزيادة ٢٠ في المائة عن تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، على النحو الوارد في التقرير المرحلي السابق؛

(ب) نظراً لأهمية الحفاظ على سلامة المحفوظات، ركزت الآلية على معالجة نظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء في مبنى المحفوظات، الذي لم يوفر بالكامل نوعية الهواء ودرجة الحرارة ومستويات الرطوبة المطلوبة للحفاظ على السجلات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وافقت جهة الهندسة المعمارية على تزويد الآلية بتصميم جديد لتصحيح المنشآت التي رُكبت أولاً، بما في ذلك تقديرات التكاليف للعمل بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، دون أي تكلفة إضافية. وفي أعقاب محاولات الآلية المتكررة للحصول على التصميم الجديد من جهة الهندسة المعمارية، وبالتشاور مع مكتب خدمات الدعم المركزي ومكتب الشؤون القانونية، حصلت الآلية في النهاية من جهة الهندسة المعمارية في حزيران/يونيه ٢٠١٨ على التصميم الجديد للخزانة الباردة في نظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء الذي يتوافق تماماً مع المواصفات المتعلقة بمعايير التحكم في درجة الحرارة ونوعية الهواء والرطوبة النسبية. وبناء على ذلك، عمل فريق المشروع مع المقاول من الباطن الذي وفر في الأصل نظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء وقام بتركيبه لتوفير المعدات اللازمة والقيام بأعمال الإصلاح في المستودع الرئيسي لمبنى المحفوظات، الذي يتطلب بالمثل أعمالاً تصحيحية للوفاء الكامل بالمواصفات المطلوبة. وعملاً بطلب الآلية، في تموز/يوليه ٢٠١٨، قدم المقاول من الباطن تقييمه الخاص لتركيبة نظام دعم احتياطي عامل طوال الوقت في مبنى المحفوظات. غير أنه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أبلغ المقاول من الباطن الآلية بأنه لن يكون قادراً بعد الآن على الاضطلاع بالعمل، لأنه لم يعد يعمل في مجال أعمال التدفئة والتهوية والتكييف. وخصصت الآلية وقتاً وموارد كبيرة لتنفيذ أنجع الحلول البديلة على وجه السرعة. ونتيجة لذلك، وبعد إجراء مفاوضات مطولة مع جهة الهندسة المعمارية والمقاول الرئيسي، وافق جهة الهندسة المعمارية على الإشراف والتصديق على أعمال إصلاح نظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء في إطار العقد، في حين أعرب المقاول الرئيسي عن استعداده من حيث المبدأ لمواصلة التعاون مع الآلية وتنفيذ الأشغال اللازمة. ومن المتوقع الانتهاء من أعمال الإصلاح في النصف الأول من عام ٢٠١٩؛

(ج) وبالتنسيق الوثيق مع مكتب الشؤون القانونية ومكتب خدمات الدعم المركزية، وفي سياق الأنشطة الجارية لتصحيح قائمة العيوب والنواقص للمشروع بشكل كامل، واصلت الآلية النظر في خيارات الاسترداد الملائم للتكاليف المباشرة والمباشرة الناجمة عن حالات التأخير التي يمكن عزوها إلى الشركاء التعااقدين للآلية، حيثما يكون ذلك مجدياً اقتصادياً، عملاً بالفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٢٥٨/٧٠؛

(د) أنجز مكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعة الحسابات الثالثة والنهائية للمشروع، التي تغطي مرحلة ما بعد التشييد مباشرة. ويجري حالياً تنفيذ التوصيات التي صاغها مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

ثانياً - الإدارة

الرقابة

عمليات مراجعة الحسابات

- ٨ - تمشياً مع قرار الجمعية العامة ٢٤٤/٦٧ بء، خطط مكتب خدمات الرقابة الداخلية لإجراء عملية مراجعة ثلاثية المراحل تستمر حتى مرحلة ما بعد التشييد مباشرةً. وركزت أول عملية مراجعة رسمية للمشروع على التخطيط والإدارة في مرحلة ما قبل التشييد ووردت المعلومات المتعلقة بها في تقرير سابق (A/70/698). وتضمنت المراجعة الأولية للحسابات تعليقات مُرضية، ولم تجد أي عيوب خطيرة أو متفشية. وركزت المراجعة الثانية، التي اختُتمت في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٦، وقُدمت معلومات عنها في التقرير اللاحق (A/71/753)، على فعالية الإدارة خلال مرحلة التشييد. واعتُبرت النتيجة العامة مُرضية.
- ٩ - وقد انتهى في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٨ تنفيذ المراجعة الثالثة والأخيرة للمشروع، التي تغطي مرحلة ما بعد التشييد مباشرةً. وأصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية ثماني توصيات قبلتها الآلية. وحتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كان تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية جارياً، ومن المتوقع إغلاق معظم التوصيات التي لم يبت فيها بعد بحلول الربع الثاني من عام ٢٠١٩.

ثالثاً - التقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير

- ١٠ - واصلت الآلية طوال الفترة المشمولة بالتقرير استفادتها بشكل كامل من مبنى المكاتب. واستضافت قاعة المحكمة بنجاح الإجراءات القضائية الافتتاحية في فرع أروشا التابع للآلية: حيث شهدت المثل الأولي الخمسة متهمين في قضية تورينابو وآخرون (Turinabo et al.) (القضية رقم MICT-18-116) في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، والجلسة التمهيدية التي عُقدت في القضية نفسها في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وأعلنت المكتبة القانونية لفرع أروشا، الموجودة في مبنى المحفوظات، عن ترحيبها بالباحثين والطلاب والزائرين وهي تتيح موارد متعددة متصلة بالقانون الدولي، والقانون الجنائي الدولي، والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- ١١ - وفي الوقت نفسه، أحرزت الآلية تقدماً كبيراً بشأن تصحيح البنود المتبقية في قائمة العيوب والنواقص، وإصلاح عيوب نظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء، والنظر في سبل الانتصاف التعاقدية فيما يتعلق بالعيوب في التصميم وحالات التأخير في المشروع.

ألف - الجهات المعنية

فريق المشروع

- ١٢ - يتولى فريق المشروع المسؤولية عن الأنشطة العامة لتنسيق المشروع والإشراف عليه. ويعمل الأمين العام المساعد، رئيس قلم الآلية، بصفته صاحب المشروع منذ توليه منصبه في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، كان رئيس قلم الآلية يتلقى المساعدة من رئيسة السجل بالنيابة، في فرع أروشا، التي شغلت منصب منسقة المشروع خلال فترة المسؤولية عن العيوب عقب إنهاء خدمة الرئيس السابق للسجل في آذار/مارس ٢٠١٨. وفي ضوء تنقلات الموظفين داخل فرع

لاهاي وفرع أروشا للآلية وبينهما خلال عام ٢٠١٨، عُين كبير الموظفين الإداريين للآلية منسقا لمرحلة إغلاق المشروع الحالية، وذلك لتنسيق مساهمة الجهات المعنية المتعددة بشأن جميع الجوانب (أي القانونية والمالية والإدارية) المتصلة بإنجاز المشروع. وكما ورد في التقرير السابق، تم تعيين مدير متفرغ للمشروع في حزيران/يونيه ٢٠١٧ لتتقدم لمحة عامة تقنية عن مشروع التشييد وتوجيهه نحو الإنجاز النهائي، بعد مغادرة المدير المشروع السابق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وكان مدير المشروع يتلقى المساعدة من فريق مؤلف من موظفي الآلية العاديين. إلا أنه استُدعي إلى أن مركز عمله الأصلي في تموز/يوليه ٢٠١٨، واستُعيض عنه بمدير مشروع جديد في آب/أغسطس ٢٠١٨.

الدولة المضيفة

١٣ - استمر التعاون الممتاز بين الآلية وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة طوال الفترة المشمولة بالتقرير. ويعرب الأمين العام عن تقديره العميق للحكومة ومسؤوليها على الدعم الوطيد الذي قدموه أثناء فترة إغلاق المشروع وفي المراحل الأولى من تنفيذه.

الجهات المعنية الأخرى

١٤ - عقب إغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧، على التوالي، ظلت الآلية تعمل باعتبارها مؤسسة قائمة بذاتها تماما منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وبناء على ذلك، تم دعم المشروع من قبل قلم الآلية (الفريق القانوني، وقسم المحفوظات والسجلات، ومكتب الإدارة والميزانية والمالية، وقسم المشتريات، وقسم السلامة والأمن).

١٥ - وواصلت الأمانة العامة للأمم المتحدة، خاصة من خلال مكتب خدمات الدعم المركزية ومكتب الشؤون القانونية، تقديم المشورة التقنية والدعم للمشروع. واستمر التواصل بين الآلية ودائرة إدارة الممتلكات على الصعيد العالمي التابعة لمكتب خدمات الدعم المركزية بصورة منتظمة، من خلال التداول بالفيديو والمحادثات الهاتفية الجماعية والاجتماعات والمراسلات. وقام ممثل لدائرة إدارة الممتلكات على الصعيد العالمي ببعثة إلى أروشا في أيار/مايو ٢٠١٨ لمساعدة مدير المشروع في وضع الصيغة النهائية لاستعراض الأعمال المعلقة (بنود قائمة العيوب والنواقص) وتوفير مساهمة تقنية فيما يتعلق بأعمال الإصلاح المطلوبة لنظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء.

المؤسسات المجاورة والاشترك في المواقع

١٦ - عملا بالفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٥٨/٧٠، استمرت الآلية في التواصل مع سائر المنظمات الدولية الأخرى والمؤسسات القضائية التي يُتوقع أن تنتقل إلى جوار مبانيها الجديدة، ومنها المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمجلس الاستشاري المعني بالفساد التابع للاتحاد الأفريقي والمعهد الأفريقي للقانون الدولي. وفي هذا الصدد، استضافت الآلية في مبانيها في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ يوما مفتوحا ثانيا ناجحا للمنظمات الدولية، وقد فاق عدد الزوار الذين حضروا المناسبة ١٣٠٠ زائر. ونُظّم اليوم المفتوح بشراكة مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى في أروشا، بما في ذلك المنظمات المشار إليها أعلاه، وجماعة شرق أفريقيا والمؤسسات التي تتكون منها، والجماعة الصحية في شرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي، ومعهد الإدارة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والاتحاد البريدي للبلدان الأفريقية. ورحبت الآلية بأوغستين ماهيغا، وزير الخارجية والتعاون

لشرق أفريقيا في جمهورية تنزانيا المتحدة الذي أعرب عن تقديره لتنظيم اليوم المفتوح، وأكد من جديد الدعم الذي تقدمه حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة.

١٧ - وأخيراً، على النحو الذي أوصت به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (انظر الوثيقة A/71/812، الفقرة ٢٢) وأقرته الجمعية العامة، وكما ورد في التقرير المرحلي السابق، واصلت الآلية العمل مع المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية لسيراليون بشأن إمكانية استيعاب المحكمة الخاصة لسيراليون ضمن مرفق أروشا. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن التقييم المقارن للمحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية في عام ٢٠١٧ خلص إلى أن وضع المحكمة الخاصة في موقع واحد مع الآلية في أروشا سيكون أكثر تكلفة من الاشتراك في موقع واحد في لاهاي، وأن الانتقال إلى أروشا ستكون له أيضاً آثار عملية وقانونية أخرى تندرج ضمن صلاحيات السلطات القضائية للمحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية. واستقبلت الآلية رئيسة قلم المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية، بينتا مانساراي، في أروشا، في يومي ١٠ و ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وقامت السيدة مانساراي بجولة في مرفق أروشا كجزء من مواصلة تقييم إمكانية نقل مكاتب المحكمة الخاصة إلى مرفق الآلية. وستستمر الآلية في التواصل مع المحكمة الخاصة بشأن إمكانية الاشتراك في الموقع في أروشا.

باء - استعراض قائمة العيوب والنواقص وإصلاح بنودها

١٨ - حتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أُبجرت بنجاح نسبة ٩٠ في المائة من البنود المدرجة أصلاً في قائمة العيوب والنواقص والتي يبلغ عددها ٨٨٠ بنداً. ومن المتوقع أن تتم المعالجة الكاملة للبنود القليلة المتبقية في قائمة العيوب والنواقص بحلول نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٩.

١٩ - وعلى النحو المشار إليه في التقرير المرحلي السابق (انظر الوثيقة A/72/734، الفقرة ٢٠)، عقب إعادة التعامل مع المقاول في الموقع، استمر تصحيح بنود قائمة العيوب والنواقص بما يتجاوز فترة المسؤولية عن العيوب المحددة بسنة واحدة، التي تم تمديدتها حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، فيما يتعلق بجميع الأشغال، لتمكين المقاول من العمل على بنود قائمة العيوب والنواقص. وفي حين أن الآلية تركز على تسوية البنود القليلة المتبقية، فقد أبلغت المقاول بأن الأمم المتحدة لم تتجاوز عن أي تأخير في إنجاز الأشغال في أوانها المحدد وأنها تحتفظ بالحقوق وسبل الانتصاف التي يمنحها إياها العقد.

٢٠ - ومنذ صرف آخر مبلغ، أُفرج عنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، مما أتاح نقل المقاولين من الباطن في الموقع وعجل كثيراً بعملية تصحيح العيوب والنواقص المدرجة في القائمة، فإن الآلية لم تأمر بدفع أي مبلغ جديد للمقاول. ويبلغ الرصيد النهائي المستحق للمقاول الرئيسي بموجب العقد ٥٧٩ ٢٥١ دولاراً (رغم المفاوضات الجارية بشأن المبالغ التي يتعين على الآلية استردادها نتيجة لحالات التأخير). وبالنظر إلى التأخير في تحقيق القدر الأكبر من الإنجاز، فإن الآلية تواصل المناقشات مع المقاول بشأن تحصيل التعويضات الناجمة عن أضرار التأخير.

٢١ - وبالنسبة لمسائل إعادة تقديم الرسومات المنفذة، ودليل الصيانة المنقح، وضمانات المعدات، وشهادات التدريب وغير ذلك من الوثائق ذات الصلة، فإنها لا تزال قيد النظر، إلى حين تصحيح البنود القليلة المتبقية في قائمة العيوب والنواقص.

جيم - العيوب في تصميم نظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء

٢٢ - كما ورد في التقرير المرحلي السابق، خلال السنة الأولى من شغل المرفق، سجل فريق المشروع نقائص تتعلق بتصميم، أُبلغت بها الجهة القائمة بأعمال الهندسة المعمارية.

٢٣ - وعلى وجه التحديد، فإن نظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء الذي صمّمته جهة الهندسة المعمارية في الأصل والمُركَّب حاليا في الخزانة المبردة والمستودع الرئيسي لمبنى المحفوظات لا يفي بمعايير نوعية الهواء والتحكم في درجة الحرارة والرطوبة النسبية التي تطلبها الآلية.

٢٤ - وكما ورد سابقا، وبالتنسيق مع الجهة القائمة بأعمال الهندسة المعمارية، قام مكتب الشؤون القانونية ومكتب خدمات الدعم المركزية وفريق المشروع بدراسة الخيارات المتاحة لتشغيل نظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء على الوجه السليم، وهو ما قد يستدعي استيراد أصناف جديدة من عناصر المعدات أو الاستعاضة عن بعضها بأخرى. وفي أعقاب تلك المشاورات، في حزيران/يونيه ٢٠١٨، ودون أي تكاليف تتكبدها الأمم المتحدة، قامت الجهة القائمة بأعمال الهندسة المعمارية بتوفير مدخلات تتعلق بالتصميم للخزانة المبردة فقط في نظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء تسمح بأن يفي النظام تماما بالمعايير اللازمة لنوعية الهواء والتحكم في درجة الحرارة والرطوبة النسبية. وعقب ذلك، تواصلت الآلية مع المقاول الرئيسي والمتعاقدين معه من الباطن لإنجاز أعمال إصلاح مماثلة في المستودع الرئيسي أيضا، بما في ذلك تركيب نظام دعم احتياطي عامل طوال الوقت. وسُلم الاقتراح المقدم من المقاول والمقاول من الباطن في هذا الصدد في تموز/يوليه ٢٠١٨.

٢٥ - وفي الوقت نفسه، واصلت الآلية تقييم أي سبل ممكنة للانتصاف فيما يتصل بالخسائر الناجمة عن التصميم المعيب لنظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء، وقد أكدت بالفعل للجهة القائمة بأعمال الهندسة المعمارية أنها هي المسؤولة عن إعادة تصميم ذلك النظام، وأن إعادة التصميم يجب أن تتم دون تكاليف إضافية على الأمم المتحدة. بيد أن الآلية تدرك الدور الرئيسي الذي يقع على جهة الهندسة المعمارية في التأكد من أن أعمال الإصلاح التي تتم استنادا إلى إعادة تصميم النظام تحقق النجاح في الوفاء بمعايير نوعية الهواء والتحكم في درجة الحرارة والرطوبة النسبية اللازمة لحفظ وإدارة محفوظات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية، عملا بولاية الآلية.

٢٦ - وحسبما طلبته اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (انظر الوثيقة A/72/785، الفقرة ٨) وأيدته الجمعية العامة في قرارها ٢٧٠/٧٢، سعت الآلية إلى تنفيذ أنجع الحلول للتشغيل السليم لنظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء المعاد تصميمه. وتواصلت الآلية في البداية مع المقاول من الباطن الذي وفر نظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء وقام بتركيبه لكي يضطلع بالأعمال الإصلاحية. إلا أنه قبل الشروع في العمل، أبلغ المقاول من الباطن الآلية بأنه لن يكون قادرا على القيام بالأشغال ذات الصلة، مما تسبب للأسف في تأخير تنفيذ أفضل الحلول.

٢٧ - وعقب ذلك، في سياق المفاوضات الجارية بشأن تحصيل التعويضات الناجمة عن أضرار التأخير وتسوية الحسابات النهائية، خاطبت الآلية المقاول الرئيسي لتحديد استعداداته ورغبته في توفير وتركيب نظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء المعاد تصميمه للخزانة الباردة وتنفيذ أعمال الإصلاح المماثلة في المستودع الرئيسي بدلا عن المقاول من الباطن الأولي. وسعت الآلية إلى تنفيذ أنجع الحلول للتشغيل السليم لنظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء المعاد تصميمه، وحددت المقاول بوصفه الشريك الأنسب للاضطلاع بهذا المشروع، نظرا لمعرفة المقاول التامة بمشروع التشييد. واستجاب المقاول لتلك المساعي، وتقوم الآلية حاليا بتقييم الإطار التعاقد الذي يمكن من خلاله تنفيذ الشراكة الجديدة والتفاوض بشأنه.

- ٢٨ - وعقب المشاورات التي جرت مع الآلية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أبلغت الجهة القائمة بأعمال الهندسة المعمارية فريق المشروع باستعدادها للوفاء بالتزاماتها بموجب العقد من خلال الإشراف على أعمال الإصلاح لنظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء واعتمادها. علاوة على ذلك، اتُفق على أن المبلغ المرصود للدفع لمرحلة الإغلاق النهائي للمشروع لن يتم الإفراج عنه قبل التركيب الناجح لنظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء للخزانة الباردة المعاد تصميمه واعتماده.
- ٢٩ - وفي ضوء هذه التطورات الإيجابية، تتوقع الآلية اكتمال أعمال الإصلاح بحلول منتصف عام ٢٠١٩.

دال - النظر في سبل الانتصاف التعاقدية فيما يتعلق بالعيوب التصميم والتأخير في إنجاز المشروع

- ٣٠ - في الوقت ذاته، تمشيا مع توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (انظر الوثيقة A/72/785، الفقرة ٢١) التي أيدتها الجمعية العامة، وبالتنسيق الوثيق مع مكتب الشؤون القانونية ومكتب خدمات الدعم المركزية وفي سياق الأنشطة الجارية في مرحلة الإغلاق النهائي للمشروع، مضت الآلية في بحث خيارات الطريقة المناسبة لاسترداد التكاليف المباشرة وغير المباشرة الناشئة عن التأخيرات التي قد تعزى إلى شركاء الآلية التعاقديين، حيثما كان ذلك مجدياً من الناحية الاقتصادية، عملاً بأحكام الفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٢٥٨/٧٠.

- ٣١ - وعلى وجه الخصوص، نظرت الآلية بعناية في الخيارات المتعلقة بسبل الانتصاف المحتملة في سياق المفاوضات الجارية بشأن تصحيح البنود المعلقة في قائمة العيوب والنواقص وإنجاز أعمال الإصلاح في نظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء.

رابعا - الجدول الزمني للمشروع

- ٣٢ - بدأ مشروع تشييد مرفق فرع الآلية في أروشا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وكان من المقدر في البداية أن يكتمل المشروع في خمس سنوات وثلاثة أشهر، على أن يكون تاريخ شغل المرفق في الربع الأول من عام ٢٠١٧ (A/66/754). وقد قُصّرت مدة المشروع إلى أربع سنوات، استجابة لطلب الجمعية العامة، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام عن المشروع (A/67/696). وبسبب التأخر في تسليم الحائط الساتر، تأخر إنجاز القدر الأكبر من المشروع؛ ومع ذلك، فقد تسنى الإنجاز قبل موعد الإنجاز المقدر أصلاً بفترة طويلة (A/71/753)، وتمتعت الآلية بعدئذ بشغل واستخدام المباني بالكامل منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

- ٣٣ - وكما ورد في التقرير السابق، واجهت الآلية حالات تأخير بشأن تصحيح ما تبقى من البنود في قائمة العيوب والنواقص. ورغم ذلك، اتخذت الآلية تدابير استباقية لتقليل حالات التأخير إلى الحد الأدنى. وعلى وجه التحديد، استعانت الآلية بمديرين لمرحلة الإغلاق النهائي يتحلون بالخبرة للوصول بالمشروع إلى الاستكمال النهائي، الأمر الذي أدى إلى انخفاض ملحوظ في البنود المعلقة في قائمة العيوب والنواقص، نظراً لأن ٩٠ في المائة من البنود قد أُغلقت في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. كما قامت الآلية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتيسير استخدام المقاولين المتعاقدين من الباطن في الموقع، وتواصلت مع الجهة القائمة بأعمال الهندسة المعمارية لإصلاح عيوب التصميم في أقصر مدة ممكنة.

٣٤ - وإضافة إلى ذلك، وبالتنسيق مع جهة الهندسة المعمارية، يولي فريق المشروع الأولوية لإصلاح نظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء في مبنى المحفوظات. ويقدر فريق المشروع أن يكتمل إصلاح عيوب النظام بحلول منتصف عام ٢٠١٩.

٣٥ - ويرد في مرفق هذا التقرير جدول زمني منقح للمشروع، يراعي ما ورد أعلاه.

خامسا - نفقات المشروع وتكاليفه

ألف - الآثار المالية لمعالجة عيوب التصميم

٣٦ - أسفر اكتشاف عيوب في التصميم عن نفقات إضافية، ولا سيما لتصحيح خطأ تصميم نظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء في مبنى المحفوظات (انظر الفقرتين ٣٠ و ٣١ أعلاه). إلا أن الآلية على ثقة من أن أعمال الإصلاح يمكن الانتهاء منها من خلال استخدام جزء من الاعتماد المخصص للطوارئ.

باء - استخدام مخصصات الطوارئ

٣٧ - بناء على الدروس المستفادة من مشاريع تشييد كبرى أخرى، وتماشيا مع أفضل الممارسات المعمول بها في هذا القطاع، وافقت الجمعية العامة، حسب ما اقترحه الأمين العام، على رصد مخصصات للطوارئ تبلغ ٣٧١ ٠٥٠ ١ دولاراً وتمثل ١٥ في المائة من التكلفة المقدّرة للمشروع.

٣٨ - ويُتوقع تحميل نفقات إجماليها ٨٥٠ ٠٠٠ دولار لمخصصات الطوارئ. ويمثل هذا المبلغ زيادة قدرها ٢٨٠ ٠٠٠ دولار تقريبا بالمقارنة مع التقديرات المشار إليها سابقا. ويعكس الفرق الاحتياجات الإضافية للتشييد والإشراف على المشروع وإدارته نتيجة لجهود معالجة نظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء، ومن المتوقع معرفة الأرقام النهائية عندما تكون المفاوضات الجارية بشأن التكاليف الفعلية للإصلاح قد اكتملت.

٣٩ - ولا يزال فريق المشروع على ثقة من أن تكاليف المشروع النهائية، ولا سيما أعمال الإصلاح المتصلة بإعادة تصميم نظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء، سيجري الوفاء بها في حدود الميزانية المعتمدة (بما في ذلك استخدام جزء من مخصصات الطوارئ المتبقية، إذا لزم الأمر). واتساقا مع توجيه الجمعية العامة في القرار ٧١/٢٧٢ ألف واستنتاجات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (انظر الوثيقة A/72/785، الفقرة ٢٠)، فإن أي أموال غير مستخدمة متبقية من مخصصات الطوارئ سترد إلى الدول الأعضاء عند إتمام المشروع.

جيم - التكاليف المتوقعة حتى الإنجاز

٤٠ - تبلغ الميزانية الإجمالية المعتمدة للمشروع ٧٣٣ ٧٨٧ ٨ دولاراً (بما يشمل اعتمادا مخصصا للطوارئ قدره ٣٧١ ٠٥٠ دولاراً). وقد تمت مرحلة القدر الأكبر من الإنجاز في حدود الميزانية الإجمالية المعتمدة. وبيّن الجدولان ١ و ٢ التاليان النفقات الفعلية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، والنفقات المتوقعة خلال الفترة المتبقية من المشروع. وتُعرض أيضاً في الجدولين الواردين أدناه تفاصيل النفقات الفعلية والمتوقعة للفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٩ (باستثناء مخصصات الطوارئ)، إضافة إلى النفقات المحتملة على صندوق الطوارئ.

المصروفات والالتزامات للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨ (باستثناء مخصصات الطوارئ)

(بداولارات الولايات المتحدة)

النفقات										
المخصصات المعتمدة ^(١)	٢٠١٣	المالية لعام ٢٠١٤	المالية لعام ٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	المصروفات الفعلية		المصروفات المتوقعة	
							خلال عام ٢٠١٤	خلال عام ٢٠١٥	من كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ حتى	مجموع النفقات المتوقعة
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨) = مجموع (٢) إلى (٧)	(٩)	(١٠) = مجموع (٩) + (٨)	(١١) = مجموع (١٠) - (١)
أولاً - التشييد ^(ب)	- ٦٣٦٥ ٨٨٧	٢ ٩١٢	١١٠٤ ٠٤٤	٤ ٤١٦ ٠٢٤	٤٩٣ ٠٧٥	-	٦ ٠١٦ ٠٥٥	٥٧٩ ٢٥١	٦ ٥٩٥ ٣٠٦	(٢٢٩ ٤١٩)
ثانياً - الجهة القائمة بالهندسة المعمارية وإدارة المشروع										
أتعاب الهندسة المعمارية ^(ج)	٦٣٦ ٥٨٩	٣٩٩ ٢٢٢	٧٧ ٤٧٠	١٧٤ ٣٠٨	٢٢١ ٢٠١	-	٨٧٢ ٢٠١	٧٧ ٤٧٢	٩٤٩ ٦٧٣	(٣١٣ ٠٨٤)
الإشراف على المشروع وإدارته ^(د)	٦٣٥ ٨٠٠	١٥٥ ٩١٩	١٤٣ ١٧٢	١٥٤ ٥٨٢	١٧٩ ٥٩٨	-	٦٣٣ ٢٧١	-	٦٣٣ ٢٧١	-
السفر ^(هـ)	٩٩ ٠٨٦	١٢ ٣٩٦	٥٤ ٤٧٥	٥٩ ٠٩٢	-	-	١٢٥ ٩٦٣	-	١٢٥ ٩٦٣	(٢٤ ٣٤٨)
المجموع الفرعي	١ ٣٧١ ٤٧٥	١٦٨ ٣١٥	٥٩٦ ٨٦٩	٢٩١ ١٤٤	٣٥٣ ٩٠٦	-	١ ٦٣١ ٤٣٥	٧٧ ٤٧٢	١ ٧٠٨ ٩٠٧	(٣٣٧ ٤٣٢)
مجموع تكاليف المشروع (بدون مخصصات الطوارئ)	٧ ٧٣٧ ٣٦٢	١ ٦٨ ٣١٥	٥ ٩٩ ٧٨١	١ ٣٩٥ ١٨٨	٤ ٧٦٩ ٩٣٠	-	٧ ٦٤٧ ٤٩٠	٦ ٥٦ ٧٢٣	٨ ٣٠٤ ٢١٣	(٥٦٦ ٨٥١)

(أ) المخصصات المعتمدة الواردة في المرفق الثاني من الوثيقة A/67/696.

(ب) يتعلق بالجزء التقديري من العقد الذي لم تُقيد له التزامات في إطار الميزانية السابقة على أن تُقيد هذه الالتزامات في عام ٢٠١٩، رهنا بالتنقيح على أساس تكاليف قائمة العيوب والنواقص المنقحة، والتعويض عن أضرار التأخير، والتكاليف الفعلية لإصلاح نظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء.

(ج) يعكس هذا البند تكاليف التعاقد مع شركة استشارية معمارية خارجية لإعداد وثائق التشييد التفصيلية وتأدية مهام إدارة التشييد والاضطلاع بمسؤوليات الجهة القائمة بأعمال الهندسة المعمارية المقيدة في السجلات.

(د) يعكس هذا البند تكلفة التعاقد مع مدير للمشروع يتولى أعمال الإدارة والتنسيق اليومية لأنشطة المشروع.

(هـ) يعكس هذا البند تكلفة سفر الموظفين بين نيويورك ولاهاي وأروشا لتقديم المساعدة التقنية للمشروع.

الجدول ٢

بيان تفاصيل مخصصات الطوارئ والنفقات المحملة على صندوق الطوارئ للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨

(بدولارات الولايات المتحدة)

البيان	مخصصات الطوارئ المعتمدة ^(١)	مجموع النفقات المتوقعة المحملة على صندوق الطوارئ ^(٢)	المبلغ الإجمالي المتبقي من مخصصات الطوارئ ^(٣) =(١)-(٢)
أولا - التشييد ^(ب)	٩٥٤ ٨٨٣	٢٢٩ ٤١٩	٧٢٥ ٤٦٤
ثانيا - الجهة القائمة بالهندسة المعمارية وإدارة المشروع ^(ب)			
أتعاب جهة الهندسة المعمارية	٩٥ ٤٨٨	٣١٣ ٠٨٤	(٢١٧ ٥٩٦)
السفر	-	٢٤ ٣٤٨	(٢٤ ٣٤٨)
المجموع الفرعي	٩٥ ٤٨٨	٣٣٧ ٤٣٢	(٢٤١ ٩٤٤)
المجموع	١ ٠٥٠ ٣٧١	٥٦٦ ٨٥١	٤٨٣ ٥٢٠

(أ) مخصصات الطوارئ المعتمدة على النحو المبين في المرفق الثاني من الوثيقة A/67/696.

(ب) محسوبة بنسبة ١٥ في المائة من تكاليف التشييد وأتعاب الجهة القائمة بأعمال الهندسة المعمارية.

سادسا - مسائل أخرى

٤١ - حسبما ورد سابقا، طلبت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أن تقدم الآلية معلومات بشأن الحيز المخصص لكل موظف في مرفق أروشا التابع للآلية ومقارنة ذلك مع النسب القياسية المعمول بها في الأمانة العامة (انظر الوثيقة A/71/812، الفقرة ١٩).

٤٢ - وتنظر الآلية حاليا في هذه المسائل في سياق مرفق أروشا والأماكن المتاحة للموظفين، وهي تنظر في طلب المساعدة من مخطط حيز مكاني من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، بغرض وضع مبادئ توجيهية لتخصيص الحيز المكاني وإصدارها وتنفيذها. وسيدرج الأمين العام نتائج المشاورات المتعلقة بهذا الموضوع في تقريره المرحلي النهائي عن المشروع.

سابعا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٤٣ - يُطلب إلى الجمعية العامة أن تحيط علماً بهذا التقرير.

الجدول الزمني للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، فرع أروشا

